الأمم المتحدة

A/71/607–S/2016/944

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البنود ١٩ و ٣٢ و ٣٧
التنمية المستدامة
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

عملا بقرار الجمعية العامة ٥٦/٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الذي انضمت إليه جمهورية أذربيجان بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار، يُحتفل باليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام. وفي هذا القرار، أشارت الجمعية العامة إلى أن الضرر الذي يصيب البيئة في أوقات الصراعات المسلحة يتلف النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية لفترة طويلة بعد فترة الصراع، وأشارت على وجه الخصوص إلى الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن تمتنع جميع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أية دولة.

وفي وقت سابق، في سنة ١٩٩٢، حثت الجمعية العامة الدول، في قرارها ٤٧/٣٧ المعنون ”حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح“، على اتخاذ جميع التدابير لكفالة الامتثال للقانون الدولي القائم الساري على حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح.

161116 151116 16-19751 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأولت خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة اهتماما خاصا لضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية البيئة. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، اتخذت جمعية الأمم المتحدة للبيئة قرارا [UNEP/EA.2/Res.15] بشأن حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، وأكدت من جديد، في جملة أمور، التزامها الراسخ بالتنفيذ الكامل لخطة ٢٠٣٠ وشددت على أهمية تنفيذ جميع الدول الأعضاء للقانون الدولي المنطبق على حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح وفقا لمسؤولياتها القانونية.

وأدى عدوان أرمينيا على أذربيجان إلى الاستيلاء على ما يقرب من ٢٠ في المائة من الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان، وأودى بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص، ودمر المدن وسبل العيش، وأسفر عن طرد أكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم، وكان له أيضا أثر مدمر على البيئة، بتدمير الغابات وحرق التربة وتدهورها، ولوَّث موارد المياه وقتل الحيوانات.

وتغطي المساحة الكلية الخاضعة لحماية بيئية خاصة في أذربيجان ٠٠٠ ٨٩٠ هكتار من الأراضي، منها ٩٩٧ ٤٢ هكتارا تقع حاليا تحت الاحتلال العسكري الأرميني، تضم ١٥٢ من المعالم الطبيعية، و ٥ مواقع جيولوجية، ومحميتين طبيعيتين، و ٤ مناطق لحفظ البيئة، و ٧ بحيرات، بها طائفة واسعة من الأنواع النباتية والحيوانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال ٣٥٢ ٢٤٧ هكتارا من الغابات تحت الاحتلال، منها ١٩٧ ١٣ هكتارا من الغابات القيّمة التي تضم مئات من الأنواع النادرة من الأشجار مثل أشجار السنديان الشرقي، وأشجار الجوز، وأشجار البلوط، وشجر البقس الدائم الاخضرار، والصنوبر، وأشجار برقوق التمر، وغيرها.

ومنذ بداية النزاع، تعمدت القوات المسلحة الأرمينية استخدام أساليب ووسائل الحرب لكي تسبب أضرارا واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة الضرر بالبيئة في أذربيجان، بما في ذلك أراضيها المحتلة.

وهكذا، ففي عام ٢٠٠٦، تعرضت بعض المناطق في الأراضي المحتلة على طول خط المواجهة بين القوات المسلحة الأذربيجانية والقوات المسلحة الأرمينية لحرائق واسعة النطاق[(١)]. وفي قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، المعنون ”الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان“، أعربت الجمعية عن بالغ القلق إزاء الحرائق في الأراضي المحتلة، وأكدت ضرورة القيام، على وجه السرعة، بعملية لحماية البيئة بغية إخماد

(١) انظر الرسالة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الموجهة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة من وزير خارجية جمهورية أذربيجان (A/60/963).

الحرائق والتغلب على آثارها الضارة. ووفقا لذلك القرار، زارت الأراضي الأذربيجانية المحتلة، بين ٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بعثة للتقييم البيئي بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وخلصت البعثة، في تقريرها، إلى جملة أمور منها أن الحرائق أسفرت عن أضرار بيئية واقتصادية، وأنها تهدد الصحة البشرية والأمن[٢].

ويحرم أيضا استمرار احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان مئات الآلاف من مواطني أذربيجان من المياه الصالحة للشرب، ويتسبب في تآكل التربة والجفاف والتصحر، ويؤثر بشدة على الموارد الطبيعية للمنطقة والنباتات والحيوانات.

وفي قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ٢٠٨٥ (٢٠١٦)، المعتمد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وصفت الجمعية أفعال أرمينيا بأنها عدوان بيئي يرمي إلى خلق مشاكل إنسانية وبيئية لمواطني أذربيجان. وحذرت الجمعية من التهديد الخطير للكوارث والأزمات الإنسانية الذي تفرضه الحالة المتداعية لسد سارسانغ على المنطقة بأكملها. وفي ضوء تلك المشكلة الإنسانية العاجلة، طلبت الجمعية من أرمينيا الانسحاب الفوري من الأراضي المحتلة من أذربيجان، ووقف استخدام موارد المياه كأدوات للنفوذ السياسي أو أداة ضغط تستفيد منها[٣].

وتتعرض البيئة لأضرار شديدة أيضا نتيجة لاستمرار الاستغلال الهمجي للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة من أذربيجان. وقد ولّد هذا الاستغلال مكسبا كبيرا لأرمينيا والنظام الانفصالي التابع لها الذي أنشأته في تلك الأراضي لجني ثروات شخصية وتمويل الحرب. وأدى الاستغلال المستمر دون هوادة للأراضي الزراعية في الأراضي المحتلة لعدة سنوات إلى استنزافها[٤].

---

(٢) انظر الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها التقرير المقدم إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها هذه المنظمة (A/61/696).

(٣) خزان سارسانغ هو أكبر خزان للمياه في المنطقة. وأنشئ في عام ١٩٧٦ عندما تم بناء سد على نهر تارتار في مقاطعة أغدير في أذربيجان لتوفير مياه الشرب لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في منطقتي كاراباخ العليا والسفلى في أذربيجان، ومياه الري لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الخصبة في ست مقاطعات في الجمهورية. وهو تحت الاحتلال الأرميني منذ عام ١٩٩٣. وتشكل الحالة الفنية الحالية لسد سارسانغ تهديدا خطيرا لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من مواطني أذربيجان الذين يعيشون في أسفل المجرى. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر تقرير مقررة لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والتنمية المستدامة في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ميليكا ماركوفيتش، المعنون ”سكان المناطق الحدودية من أذربيجان المحرومون عمدا من المياه“ (الوثيقة ١٣٩٣١، المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) “Inhabitants of frontier regions of Azerbaijan are deliberately deprived of water” (Document 13931, 12 December 2015).

(٤) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الرسالة المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ الموجهة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، والتي يحيل بها التقرير عن الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة غير القانونية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة (A/70/1016–S/2016/711).

وهناك أدلة على التلويث المتعمد للأنهار العابرة للحدود من المخلفات الناشئة في أرمينيا، التي تعبر الحدود الدولية لأذربيجان وينتهي بها المطاف في الأراضي الزراعية والغابات. وبالتالي، فإن مياه الأنهار في مقاطعة سونيك بأرمينيا ملوثة بنفايات من مصنع كابان لمعالجة الحديد الخام، ومصنع زانجيزور لإنتاج النحاس والموليبدينوم ومواقع ''آرتسفانيك'' لإلقاء النفايات التي تتدفق في نهر أوختشوكاي العابر للحدود، ومن ثم إلى مقاطعة زانغيلان المحتلة الأذربيجانية ونهر أراز.

وأصبحت تجارة الأخشاب أحد مصادر الإيرادات في أرمينيا. وفي عام ١٩٩٣ وحده، نُقل نحو ٢٠٦ ٦٠٠ متر مكعب من الأنواع القيّمة من الأخشاب من الأراضي الأذربيجانية المحتلة إلى أرمينيا. وفي عام ١٩٩٦، جرى قطع ٥٥ هكتارا من أشجار الجوز من منطقة لشكار الحرجية في مقاطعة زانغيلان الأذربيجانية المحتلة التي زُرعت في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨. وفي عام ٢٠٠٣، جرى قطع حوالي ١٠ ٠٠٠ شجرة جوز في الأراضي المحتلة. وجرى قطع نحو ٤٥ ٣٥٩ مترا مكعبا من الأخشاب في عام ٢٠١٠، و ٩٦ ٢٣٧ مترا مكعبا في عام ٢٠١٣. وتؤكد الأدلة أن قطع الأخشاب غير القانوني في الأراضي المحتلة في ازدياد.

ونظرا للعدوان المستمر من جانب أرمينيا على أذربيجان، تتحمل أرمينيا المسؤولية الدولية الكاملة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك تلك التي تسببت في الإضرار بالبيئة في أذربيجان واستنزاف الموارد الطبيعية في أراضيها المحتلة. وهذا يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للتمسك بمسؤولية أرمينيا عن طريق بذل جهود متسقة من جانب المجتمع الدولي، وبالتالي وضع نهاية للإفلات من العقاب الذي يتمتع به المعتدون وضمان تحرير منطقة ناغورنو – كاراباخ وغيرها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة من الاحتلال الأرميني.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم إذا دُمرت البيئة، التي تدعم سبل العيش، وتلوثت وجرى استغلالها بطريقة همجية. ووفقا لما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في رسالته عن اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات المسلحة، فمن أجل تحقيق الأهداف المعلنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي المخطط التحويلي لتحقيق السلام والازدهار وإقامة حياة كريمة للجميع على كوكب معافى، علينا واجب تقديم الرعاية إلى البيئة في أوقات السلم وأثناء الحرب وعلينا العمل معا على مكافحة الجريمة البيئية ووضع نهاية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٩ و ٣٢ و ٣٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف
السفير
الممثل الدائم